

محاضرة رقم 06

المادة: تاريخ مجتمع الغرب الاسلامي

السنة أولى ماستر - س 2

التاريخ السياسي و الحضاري للمغرب

عنوان المحاضرة:

مجتمع الأندلس بعد استقرار الفاتحين

2 هـ - 8 م / 7 هـ - 13 م

لقد كانت المدن الاندلسية تشكل أسواقا تجارية مثل قرطبة- مالقة - البيرة - ورناء - كابرأ - جيان و كرمونة و جذير بالإشارة على أن عدد المسلمين (عربا و أمازيغا) كان أكثر بكثير من غير المسلمين خلال الفترة الممتدة من نهاية القرن الثالث الهجري- التاسع الميلادي (3 هـ - 9 م) الى غاية القرن السادس الهجري.

- قد تكون هذه المدن أشد تقوقا و توزعا في الثغور لكن يكون أكثر كلما رجعنا نحو القرون الأولى (2 هـ ، 3 هـ ، 4 هـ).

- و السكان في هذه المرحلة يتشكلون من ورتة غيطشه و حفدة الارستقراطية القوطية الغربية ... اليهود و النصارى، زيادة على عرب الموجة الأولى من المسلمين (إلا الشاميين فإنهم لم يحصلوا قط على أرض.

إن تخطيطا للأملك العقارية-كهذا - يثير دود فعل ملحوظة يمكن أن يقدم للدراسيين وجوها متعددة تتقاطع و تشترك جميعا في عدة ملامح من أهمها أن عدد القاطنين الجدد كان قليلا، وان الانتقال من النظام القوطي الغربي الى النظام العربي الإسلامي قد تم من دون صدام و قد استبقى

جزءا كبيرا من الشخصيات القديمة في أمكنتها و مناصبها الإدارية التي قد تلاءمت بسرعة مع الأنظمة الجديدة ، و صاحب استقرار العرب و الأمازيغ ظروف نقص كبير في عدد السكان ، و هبوط مستوى المحاصيل الزراعية.

هذه الظروف ساعدت في حالات نزع الملكية من الفلاحين القدماء و عند ظهور صعوبات مرافقة لها ، على أن يجد هؤلاء مكانا لهم من دون صعوبة و ذلك بالتوجه نحو استغلال جزء (و فير) من الأراضي غير المزروعة و بذلك يكون الفتح (الإسلامي) قد أوقف التدهور الاقتصادي القوطي ثم شكل عملية دفع جديدة للإنتاج الزراعي و الاقتصادي الاندلسي.

و من الطبيعي أن تكون الجباية البالغة نحو 548000 دينار مثلها مثل تلك التي يربطها ابن عذارى بالناصر بعد هذا التاريخ بـ 125 عاما تضيف زيادة هائلة (ثلاث أضعاف) بالنسبة الى مداخل الضريبة في أيام الحكم الأول. هذه الزيادة في المداخل التي لا يمكن تفسير إلا بزيادة نمو السكان (1080 قرية في ولاية قرطبة مقارنة (300) قرية عام 950 م/339 هـ و ذلك مرتبط بتسارع اقتصادي و اجتماعي و بتحسين نظام الضرائب و لكن الانتباه الى المحيط الذي قامت فيه هذه الزيادة من المدخول الضريبي أهم بكثير من هذه الزيادة نفسها، لأن الاندلس ما بين 206 هـ /822 م و 339 هـ/950 م اجتازت تطورا على المستويين النوعي و الكمي (الحضري ، الاجتماعي) لقد أدت التطورات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في الاندلس (بعد 206 هـ / 822 م) الى خلق عدد من التحولات ، فقد أضيفت الى المناطق التي تسيرها الخلافة (مدفوعات كل قرية) مناطق تسيرها قوى محلية تعترف بسلطة قرطبة و هي المقصودة بكلام ابن عذارى عندما يتكلم عن الجباية من الكور ، فهذه هي حالة الثغر الأعلى حيث الضريبة ما تزال مؤسسة على المنتج الفلاحي و الكسب الخاص ، و لكن المبالغ قد ازدادت بشكل كبير من جراء استصلاح الأراضي و تحسين قواعد الزراعة ، و تفرض زيادة الإنتاج الزراعي زيادة الزكاة المتناسبة معها ، و بمقابل ذلك نجد أن تسارع عملية الدخول في الإسلام حيث وصل عدد المسلمين في عهد خلافة الناصر الى أكثر من نصف السكان و هجرة السكان النصارى المحليين خفض بما يقارب 50% من مداخل الجزية، و في هذا السياق نذكر أن ترتيبها عند ابن حوقل الذي يضعها بعد المزارع و الرسوم يعد من الأمور العرضية لأنها مبدئيا يجب أن تكون أقل مما قبلها و إضافة الى ذلك رسوم البيع في المدن التي

كانت تقدر 150000 دينار و تنعكس الأهمية التي أخذتها المبادلات التجارية في أن مداخيلها فاقت المداخيل الكلية لولاية قرطبة حوالي 206 هـ/822 م.

و يعتمد ابن حوقل على وسيلة إضافية لتقدير المداخيل حيث يشير الى مبالغ السك السنوية التي تقوم بها دار السكة الدليل الواضح على غنى خلافة قرطبة و بدخلها ، و يقدرها ب: 200000 دينار و هو مبلغ كبير جدا و يساوي ضعف مدخول الضرائب المعاصرة له و يساوي 166 % من مداخيل كورة قرطبة في عهد الامارة و كان قانون السك آنذاك هو 1.75 بالمئة بالنسبة للنقد و 3 بالمئة بالنسبة للذهب و التحويل على أساس 17 درهما للدينار.

و يؤكد ابن حوقل أنه سمع من عدد من المحصلين الثقة العرفين بقضية الضريبة في البلاد و الحاصل و هو العملة السائلة الخاصة بعبد الرحمان بن محمد أن مجموع الأموال لعام 340 هـ / 951 م قد وصل الى أقل من 200000 دينار بقليل.

يؤكد الذكر استمرار المداخيل الضريبية في عهد الخلافة و تفرد **العالميين** بالسلطة) أن مبلغ الضرائب في قرطبة و ملحقاتها **أحوازا** قد بلغ 300000 دينار و يقول المؤرخون أن ميزانية الدولة كانت تنقسم الى ثلاثة أقسام ، الثلث كان مخصصا للجيش و قد تصل المصاريف العسكرية حسب ابن حيان الى أكثر من 400000 دينار مما يتناسب مع مجموع يساوي 12000000 دينار و كانت مخصصات كل وزير تبلغ بحسب المقري 40000 دينار سنويا و أن عددهم كان يفوق دائما العشرة و لكن رواتب الوزراء تمثل 08 % من جباية الاندلس.

وكان من المعمول به إداريا أن الولايات بدلا من أن تبعث مجموع المداخيل الى الخزينة ، كانت تبدأ بأخذ ما يلزم لمصاريفها المحلية من المبالغ المحصلة في أمكنتها ، فلم تكن ترسل إلا الفائض.

لقد كانت مدن الاندلس مثل المرية و اشبيلية و مالقة تقوم بدور مخازن التصريف التجارية حيث كان يقوم بأعمال الاستراد و التصدير تجار مسلمون و يهود و مسيحيون و ربما كان التاجر الاندلسي المسلم يشتري صبغة النيل أو الصوف أو الحبوب من زميل له في شمال افريقيا و يبيع له بالمقابل الحرير الاسباني و الخشب و الجوارى مما يقعن في الأسر ممن من الكتان و الؤلؤ و

معها علبة من الأدوية الشرقية هدية لأسرة شريكه الاسباني، و في عودته قد يحمل معه الزعفران الاندلسي.

و بحلول القرن السابع الهجري / 13 ميلادي وصل التجار الايطاليون الى الأسواق الاندلسية بحثا عن المنتوجات المحلية مثل الجلد القرطبي و كان تقسم جمهور التجار الى جماعات دينية يصور تركيبته المجتمع الاندلسي بوجه عام و تتضح اختلافات ذات مغزى في المنزلة الدينية لهذه المجموعات الثلاث من التجار.

و كانت التحولات التجارية تتماشى مع التغيرات السياسية و الاجتماعية العامة في موازين القوى الايبيرية الوسيطة ففي عهد السيطرة الإسلامية، كان التجار المسلمون يشكلون الجماعة المسيطرة اقتصاديا و سياسيا و اجتماعيا لكن في الوقت نفسه كان التجار اليهود من اسبانيا و شرق المتوسط يشكلون عنصرا مهما في عالم التجارة الاندلسي.

بعض مصادر المحاضرة

- أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي: الإشارة الى محاسن التجارة.
- أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، كتاب الصلح في تاريخ أئمة الاندلس و علمائهم.
- pedro chalmeta :el senor del zaco en espana madrid instituto higane arabe
- polems lucil:agronomes andalous du moyen age
- monnaie réelle, monnaie fiscale, monnaie de compte annuelle islamologique.1980